

المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في العراق

**National reconciliation as a mechanism for
achieving stability in Iraq**

• علي حسين سفيح



ملتقى النبا للحوار

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya

🌐 nabaaforum.org

✉ annabaaforum@gmail.com

☎ +9647709719016

المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في العراق

علي حسين سفيح/ كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين

المقدمة

جاء خطاب المصالحة في القرآن الكريم شاملاً للبشر ويدعوهم الى الاخوة والمحبة والصلح، بمختلف روابطهم الانسانية والدينية والنسبية والاجتماعية، كما ورد في الآية القرآنية الكريمة: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)) (سورة الحجرات / 10).

وبقدر تعلق الامر بالعراق وخصوصاً بعد احتلاله عام 2003، عصفت بالبلاد الكثير من التحديات والمشكلات، التي اثرت تأثيراً مباشراً في المجتمع العراقي وبنيتيه، ومن بين هذه المشكلات هي (الصراع والاختلاف) بين مكونات المجتمع، اذ تم توظيف هذا الاختلاف من قبل الطبقة السياسية المشاركة في ادارة الدولة خصوصاً بعد تغيير النظام السياسي، وعزفهم على وتر الطائفية والعرقية، مما ادى الى ازهاق الكثير من الارواح البريئة في طاحونة الصراع الطائفي، وتهجير الاف العوائل وتدمير البنى التحتية للدولة بسبب الاعمال الارهابية التي قامت بها الجماعات المسلحة.

عليه نحن امام خيارين ازاء هذا الصراع وهي كالآتي:

اما ان نواجه العنف بالعنف.

او اللجوء الى الحوار والمصالحة.

ان الخيار الاول يعني اشعال حرب لا يمكن توقع نتائجها ولا احصاء خسائرها وقد ذاق الشعب العراقي مرارته على مريض، اما الخيار الثاني والذي نأمل منه ان يكون الحل متمثلاً بـ(الحوار المعتدل والمصالحة المجتمعية الوطنية) اذ تعد هذه الوسائل الاكثر قدرة على تقريب القلوب وتوفير الامن والسلام في المجتمع والدولة لانهاء الخلاف العراقي العراقي، لنضمن استقراراً آمناً وسياسياً واجتماعياً.

لذا اصبح لزاماً على الحكومة العراقية ومجلس النواب والقوى السياسية والدينية والاجتماعية الى تبني مشروعاً استراتيجياً (للحوار والمصالحة) بين مكونات المجتمع، نابع من صدق نواياها، وان يتضمن هذا المشروع محورين رئيسيين هما «المصالحة والمكاشفة» أولاً، ومن ثم «المصالحة الوطنية».

وتأسيساً على ذلك سنتناول هذه الدراسة بشكل موضوعي وواقعي من خلال تقسيمها على مبحثين، وهما كالآتي:

المبحث الاول/ الصراع - اسبابه وانعكاساته على عدم الاستقرار.

المبحث الثاني/ المصالحة الوطنية - انعكاساتها على تحقيق الاستقرار.

المبحث الاول: الصراع - اسبابه وانعكاساته على عدم الاستقرار

لا احد ينكر الوضع المأزوم الذي يعيشه العراق منذ عام 2003، ولغاية الان ولربما ستستمر الازمات والمشكلات الى امد بعيد، ان لم تكن هناك حلول تفصيلية واقعية تعالج هذه المشكلات وتحد من الازمات، اذ ان بعض اسباب هذه الازمات ذات بعداً تاريخي وقد مشت وتماشت مع كل مرحلة من مراحل بناء الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1920، ومن هذه المشكلات، مشكلة الصراع والاختلاف بين مكونات المجتمع، وانعكاساتها على تأخر تطور الدولة وعدم استقرارها.

المطلب الاول/ مفهوم الصراع.

يُعرف «الصراع» بأنه «موقف تنافسي يكون طرفاه او اطرافه على دراية لعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة والتي يكون كل منهما مضطراً الى اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني»، اما قاموس (لونجمان) فقد اشار الى تعريف «الصراع» بأنه «حالة من الاختلاف او عدم الاتفاق بين جماعات او مبادئ او افكار متعارضة او متناقضة او تنازع للأرادات»⁽¹⁾، وكذلك عُرف «الصراع» بأنه «شكل من اشكال التفاعل الشخصي الديناميكي المكثف بين طرفين او اكثر تربطهما مصالح، غالباً ما ينتج عن بروز قدر كبير من الاختلاف وعدم التوافق في الرؤى والاهداف والتوجهات»⁽²⁾.

1 عبد الرحمن خليفة، ايدولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 156.

2 نسيم الصادي، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، القاهرة، 2002، ص 1.

اذ يحدث الصراع الاجتماعي والسياسي، نتيجةً لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محيط اجتماعي معين، ويحدث ايضاً نتيجةً لوجود حالات من الحرمان والاحباط عند المواطنين وعدم الرضى في توزيع الموارد المادية بالتساوي بين ابناء المجتمع، خصوصاً في مسألة توزيع السلطة والسلطة بين فئات المجتمع وعدم احتكارها لصالح فئة معينة، ويمكن ايراد نوعين مهمين من اسباب نشوب الصراع وتنميته، وهما كالآتي⁽¹⁾:

الرموز/ الرموز السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية بإمكانهم ان يؤدوا دوراً مهماً الى قيادة انصارهم للانسجام مع باقي مكونات المجتمع او الى الخصام معهم، والخصام في هذا السياق قد يتجلى في الاختلاف عن (من له الحق في ممارسة السلطة وتملكها؟)، (ولماذا هذا دون ذلك؟)، وانطلاقاً من هذا التساؤلات ينشب الصراع.

العدالة الاجتماعية/ التي تعد متغيراً بنوياً في اثاره الصراعات الاجتماعية، طالما ان هناك توزيع غير عادل للسلطة والثروة التي هي ملك الجميع، فنشوب الصراع سيكون حتمياً. وعليه فنحن نرى ان الصراع هو "العداء المتبادل بين الافراد والجماعات او بين الشعوب او الدول، وعلى مختلف المستويات، لغرض اثبات الوجود لاحد اطراف الصراع وتحقيق اهدافه ومصالحه والاعتراف بها من قبل الاطراف الاخرى".

المطلب الثاني/ اسباب الصراع في العراق.

هناك الكثير من الاسباب «الداخلية والخارجية» لعبت دوراً رئيساً في نشوب الصراعات والاقتيال الداخلي بين مكونات المجتمع العراقي، وهي كالآتي:

اولاً - الاسباب الداخلية.

قرارات الحاكم المدني (بول بريمر) التي ساهمت في تفكيك الدولة العراقية وساعدت على اشعال فتيل الصراعات بالعراق، منها قرار رقم (1) الخاص بقانون اجتثاث البعث من المؤسسات الحكومية، وقرار رقم (2) الخاص بحل القوات المسلحة العراقية، مما الى تنامي شعور المشمولين بهذه القرارات بالأقصاء والتهميش من المشاركة في ادارة الدولة، مما ادى الى انخراط عدد كبير منهم في اعمال العنف وتورطهم في الصراعات الدائرة بين مكونات المجتمع العراقي، وفي ظل غياب احكام (العدالة الانتقالية) بدأت اعمال الانتقام والقتل الفردي

1) (<http://etudiantdz.net/vb/t21698.html>)

للأشخاص الذين كانوا جزءاً من المنظومة السابقة⁽¹⁾.

سلوكيات النظام السابق والاساليب التي استخدمها مع بعض مكونات الشعب العراقي والتي ادت الى تعميق الاختلافات المذهبية والمناطقية، وتعمقت هذه الخلافات بعد 2003، وبالتحديد الهجمات الشرسة لتنظيم القاعدة الارهابي ضد مكون معين من خلال القتل على الهوية والخطف الجماعي وتفجير المساجد والحسينيات، لاسيما حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء بتاريخ 22 شباط/ 2006، مما ادى الى صد هذه الهجمات ورد العنف بالعنف، وهكذا توسعت دائرة الصراعات الطائفية، فضلاً عن الصراع القومي بين الاكراد والتركمان في محافظة كركوك وبعض المناطق المتنازع عليها.

تغيير المعادلة السياسية بعد 9 نيسان/ 2003، وانتقال السلطة السياسية من الطائفة السنية الى الطائفة الشيعية والمكون الكردي اللذان لم تتيح لهم الفرصة للحكم الفعلي طيلة ثمانين عام، مما ادى الى شعور النخب السنية بفقدان الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها عبر تعرضهم للاقصاء والتهميش، الامر الذي انعكس على سلوكهم في معاداة العملية السياسية الجديدة⁽²⁾.

العامل الاقتصادي ايضاً كان من الاسباب الدافعة للصراع والعنف المنظم، لاسيما بعد تدمير البنى التحتية للدولة، اذ بلغت نسبة البطالة والفقر بعد 2003، الى اكثر من 60% من الشعب العراقي، وارتفاع نسبة الفقر في المجتمع، الامر الذي شجع على بروز العصابات وتنفيذها للجرائم المنظمة والسطو المسلح والاعتداء على الممتلكات العامة⁽³⁾.

إن الإرباك الذي تعاناه الساحة العراقية يقع جزءاً كبيراً منه على عاتق القوى السياسية، لاسيما في سياق التأسيس للمحاصصة الطائفية في توزيع المكاسب السياسية، بل عملت هذه القوى على تثبيت نفوذها عبر الاستعانة بشعارات طائفية وعنصرية.

أن وسائل الاعلام العراقية والاقليمية لها دور في تغذية الصراعات الداخلية ووقوعها في فخ المنازعات الطائفية والسياسية والفتوية، لأسباب ترتبط بخلفيات أغلب هذه الوسائل بالأحزاب وأجنداتها الحزبية، اذ تم ذلك عبر رسائلها وتقاريرها الاعلامية التي تحمل في ثناياها خطاباً إعلامياً مؤججاً لصالح الانتماء الطائفي والعراقي، أكثر مما هو لمصلحة الوطن.

1 ((اسامة مرتضى السعيد، الامن المجتمعي في العراق وآليات احتواء التطرف، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، بغداد، 2015، ص 175.

2 محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى للطبع والنشر، بغداد، 2013، ص 26.

3 علي حسن نيسان، العنف السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 40-39، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 81.

ثانياً - الاسباب الخارجية:

الاحتلال الاجنبي للعراق.

يعدّ الاحتلال الاجنبي للعراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في (9/ نيسان/ 2003)، احد الاسباب الرئيسة وراء الصراع والعنف في البلاد، لاسيما ان الاحتلال لم يكن له مسوغاً قانونياً، بعد ان فشلت الولايات المتحدة الامريكية وطيلة عام 2002، في اقناع (مجلس الامن) بتوفير المظلة القانونية التي اعتادت ان تستظل بها وهي تمارس عملها العسكري في العراق، لذا فلا غرابة ان يصدر مجلس الامن قراره المرقم (1483) في (22/ ايار/ 2003)، «واصفاً الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بانهما دولتا احتلال وان وجودهما العسكري والمدني في العراق يمثل سلطة احتلال» وبطبيعة الحال فحيثما وجد الاحتلال وجدت المقاومة العسكرية، لذا فان المقاومة العراقية لم تكن بدعة بين نظيراتها التي عرفت في تاريخ الشعوب المحتلة والتي غالباً ما اقترنت بمقاومة مسلحة عرفت بالكفاح الوطني المسلح⁽⁴⁾.

اذ شهدت عدد من المحافظات العراقية في الوسط والجنوب والغرب، حركات مسلحة مقاومة للتواجد الاجنبي على اراضيها، ومثل التواجد الاجنبي انقساماً وصرعاً داخل المكونات واطراف العملية السياسية في التعامل مع القوات الاجنبية، فالأطراف الرافضة للتواجد الاجنبي ترى مقاومة الاحتلال عسكرياً «عملاً مشروعاً» من منطلقها الديني او الايديولوجي، اما الاطراف الاخرى فتتعامل معها بانها قوات صديقة ومحركة من النظام الديكتاتوري السابق، وهناك طرف اخر عدّ التواجد الاجنبي بانه احتلالاً، الا انه تجنب مقاومته عسكرياً، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها الدور الرئيسي في اسقاط نظام صدام حسين الذي جثم على صدر العراقيين لأكثر من (30) سنة، الا انها ساهمت في خلق الخلافات بين المكونات واشعال نار الفتنة المذهبية والقومية والدينية منطلقاً من شعار الاستعمار القديم (فرق تُسد) وتطبيقاً لنظرية (الفوضى الخلاقة) لغرض الضغط على الجهات العراقية والاعتراف بحاجة العراق الى وجود القوات الامريكية على اراضيها من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها⁽⁵⁾، ولم تكن قوات الاحتلال جادة في حماية الحدود العراقية وتركها مفتوحة لأشهر عدة لكل من شاء الدخول، خصوصاً المجاميع المسلحة والارهابية، واصبح العراق

4 نقلاً عن: علي حسن نيسان، مصدر سبق ذكره، ص 75.

5 عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية - العراق انموذجاً، دار السياب للطباعة والنشر، ط 1، بغداد،

2011، ص 110.

ساحة لتصفية الحسابات لجميع الاطراف الاقليمية والدولية. التدخلات الاقليمية.

ان طبيعة المجتمع العراقي التعددية مذهبياً وقومياً ليست منعزلة عن المحيط الاقليمي، فالشيعة مرتبطون مع المجتمع الايراني بالانتماء المذهبي، والسنة يرتبطون مع الجوار العربي بالانتماء المذهبي ايضاً، وكلاهما يرتبطان مع المحيط العربي بالانتماء القومي، والتركان يرتبطون مع المجتمع التركي بالأصول القومية واللغوية، من جهة اخرى يرتبط المتشددون السنة بمنبع (المذهب الوهابي) ومؤسسته الافتائية في السعودية، وقد سعت الدول الإقليمية الى التدخل في الشأن العراقي لغرض دعم مكون معين على حساب المكونات الاخرى، فايران داعمة للشيعة مالياً وسياسياً، اما (مصر والاردن وقطر والسعودية) اعلنوا عن دعمهم للسنة واعربوا عن خشيتهم من تكوين "هلال شيعي" يمتد من بغداد وطهران الى جنوب لبنان، اما تركيا ضغطت سياسياً وعسكرياً على الاكراد لمنعهم من تحقيق رغبتهم بضم كركوك الى اقليم كردستان العراق، وذلك دعماً للتركان الذين يقنطون بشكل رئيسي في هذه المحافظة⁽¹⁾، اما سوريا فعملت بعد احتلال العراق على توريد المقاتلين الاجانب الى العراق كوسيلة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، مما أدى إلى تهديد الأمن القومي العراقي وسيادة الدولة العراقية، فضلاً عن تواجد عدد كبير من البعثين الرافضين للعملية السياسية الجديدة على اراضيها، اذ رفضت الحكومة السورية تسليم المطلوبين للعراق، وقد تقدم العراق فعلياً بطلباً رسمياً إلى مجلس الأمن للنظر في إمكانية تشكيل محكمة دولية حول مدى تورط الحكومة السورية، خصوصاً بعد الاعتداءات التي استهدفت الوزارات السيادية في بغداد كوزارة «الخارجية والمالية» في العام 2009 / 8 / 18⁽²⁾، وعليه فان بعض الدول الاقليمية تخشى من تواجد القوات الاجنبية على الاراضي العراقية، بغية شمولها بالمخطط الامريكي لاحتلال اراضيها، وكذلك خشيتها من التحول الديمقراطي في بغداد وانتقال التجربة لدولهم، مما دفعها (الدول الاقليمية) وباختلاف مصالحها ان تجعل من العراق مركزاً رئيساً للصراع بين المكونات، والعمل على عدم استقراره.

المطلب الثالث/ انعكاسات الصراع على عدم الاستقرار.

بطبيعة الحال فان الصراع في العراق له انعكاساته على عدم الاستقرار في مجالات عدة منها:

1 محمد نعناع، مصدر سبق ذكره، ص 82.

2 ((اسامة مرتضى السعيد، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي، مجلة العلوم السياسية، العدد 52، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز 2016، ص 103.

اولاً: - عدم الاستقرار السياسي.

التعددية الطائفية والقومية في المجتمع فرضت على الواقع السياسي الاخذ بمنظومة تسمى (الديمقراطية التوافقية) التي وظفت لتكون الوجه الآخر لمنطق الطائفية وتقاسم مناطق النفوذ على وفق التصنيف الإثني والعرقى والمذهبي، بعيداً عن توجهات المشروع الوطني وآلية التمثيل البرلماني لمختلف شرائح وأطياف الشعب، إذ تمثلت الطائفية والقومية بأجلى صورها وبمبادرة أمريكية في تشكيلة مجلس الحكم المؤقت الذي يتكون من (25) عضواً، ممثلين عن مكونات الطيف العراقي، وجرى تقسيم مقاعد الأعضاء، كالآتي: (13) عضو يمثلون الشيعة، (5) أعضاء يمثلون السنة، (5) أعضاء يمثلون الأكراد، (2) لكل من المسيح والتركمان، وعلى الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تحمل في طياتها محاسن جيدة، إلا إن عيوبها تعد أكثر من محاسنها، خاصة في تشريع القوانين، إذ أدت التوافقية الى عدم استقرار سياسي وآلية معطلة للقرار التشريعي والتنفيذي، واصبح تحديد مصير العراق شعباً وارضاً ودستوراً، بيد عدد قليل من الشخصيات التي تسمى (رؤساء الكتل) وهي الكتل الكبيرة، وهؤلاء الرؤساء مختلفون قومياً ومذهبياً وولائياً، فإن اتفاهم يكون صعباً جداً حول تمرير مشاريع القوانين المصيرية، ما أدى إلى تأخير انجاز الكثير من مشاريع القوانين في مجلس النواب، كذلك الحال في مجلس الوزراء عند التصويت على القرارات، فضلاً عن ان الوزير في مجلس الوزراء فانه ممثلاً عن كتلته الطائفية او العرقية وليس وزيراً في حكومة يفترض بها أن تعمل بروح الفريق الواحد الذي يكمل كل واحد فيها الآخر، وتمثلت التوافقية الطائفية والعرقية عبر توزيع المناصب العليا والمهمة على المكونات الرئيسية (شيعة، سنة، كرد) والمكونات الاخرى، أي أن إحدى الشخصيات التي تمثل مكون معين والتي تتبوأ إحدى الرئاسة الثلاث (الجمهورية، الوزراء، النواب) فمن الضروري أن يكون هناك نائبين له يمثلان المكونين الآخرين، وهذا ليس سهلاً خصوصاً في تشكيل الحكومات فأنها تتأخر لأشهر عدة حتى يتم التوافق على تشكيلها من قبل الجميع⁽¹⁾، وعليه فان الطائفية والعرقية وبرز الثقافة السياسية المناوئة للنظام السياسي الجديد، أفرزت عدم استقرار سياسي واسلوباً لهدم الوحدة الوطنية وبالتالي تأخر بنائها كما هو الحال في عرقلة بناء الدولة.

1 علي حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة بها، دار المرتضى للطباعة والنشر، بغداد، 2015، ص ص - 168 170.

ثانياً: - عدم الاستقرار الامني.

ان بروز الصراعات والتداعيات المذهبية وحصول التناقضات داخل القوى السياسية، زاد من حدة المعضلة الامنية في العراق وجعلها تبرز بوصفها تحدياً كبيراً للدولة وعدم السيطرة على الوضع الامني، وذلك عبر العمليات الارهابية التي طالت العراقيين بفعل المجاميع المسلحة والعصابات المنظمة المدعومة من اطراف دولية واقليمية، وتوسعت ظاهرة الاقتتال الداخلي من خلال التفجيرات بالسيارات المفخخة التي وصل عددها اكثر من (10) تفجيرات يومياً، وقطع الرقاب والخطف الجماعي واغتيال العلماء والاكاديميين واستهداف الصحفيين والاعلاميين والاطباء وتفشي موجات التكفير والتأثير والتطهير المذهبي والديني والعراقي الذي طال مليوني انسان داخل العراق وتهجير عدد كبير من العوائل خصوصاً في عامي 2006-2007، اذ القت هذه الاعمال والنشاطات الارهابية بأثارها المأساوية على الوضع الامني مما ادى الى عدم استقراره⁽¹⁾، مما دفع الحكومة الى اعداد خطط امنية عدة لمعالجة الوضع الامني المتدهور، لكنها لم تسيطر عليه بشكل تام على الرغم من النتائج الايجابية التي حققتها هذه الخطط، كخطة فرض القانون عام 2007، التي توفقت بموجبها حدة الاقتتال الطائفي وعودة العوائل المهجرة، الا ان الوضع الامني تراجع بشكل ملحوظ بسبب تراجع دور الصحوات وعودة تنظيم القاعدة والسيطرة على المناطق التي كانت تمثل لهم ملاذاً آمناً سابقاً، على الرغم من توقيع العراق عام 2008 اتفاقية امنية مع الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاخيرة لم تكن جادة في معالجة الوضع الامني وتقديم المساعدة للقوات الامنية العراقية، فضلاً عن تفاقم التوتر بين فرقاء العملية السياسية بعد اعلان نتائج انتخابات 2010، والذي القى بظلاله على تدهور الوضع الامني والذي بقي مستمراً خلال تلك الفترة، الى ان تعرض العراق للهجمة الشرسة لكيان داعش الارهابي واحتلاله للموصل في 10/ حزيران/ 2014، وبعض المحافظات التي كان مسيطر عليها تنظيم القاعدة سابقاً، وما زالت عمليات تحرير الموصل والمناطق المسيطر عليها داعش مستمرة، من قبل الجيش العراقي وباقي القوات الامنية، فضلاً عن مشاركة فصائل الحشد الشعبي الذين لبوا نداء المرجعية للجهاد ضد كيان داعش الارهابي.

1 انعام عبد الرضا سلطان، تصعيد الارهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الاوسط، المجلة السياسية الدولية، العدد 16، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2010، ص 113.

ثالثاً: - عدم الاستقرار الاجتماعي .

يُعد المجتمع العراقي من المجتمعات المتعددة دينياً ومذهبياً وعرقياً، بل تتميز هذه التعددية في داخل المكون الواحد، فالمسلمون ينقسمون الى شيعة وسنة ويتوزع هذا الانقسام على التنوع القومي فالشيعة فيهم العرب والكرد والتركمان، والسنة ايضاً فيهم العرب والكرد والتركمان، وينقسم المسيحيون عرقياً ولغوياً الى عدة طوائف منهم الاشوريين والسريان والكلدان والارمن، فضلاً عن الاقليات الاخرى كالصائبة والايديدين والشبك⁽¹⁾، وبطبيعة الحال فان هذه التعددية ساهمت في نشوب الخلافات الدينية والمذهبية والعرقية، وبرزت هذه الخلافات بشكل واضح بعد 2003، ووصل الامر الى حد التقاطع في اغلب الاحيان في التعامل بين هذه المكونات، اذ القت المحاصصة السياسية بظلالها على الانقسام في وحدة المجتمع وعرقلة بناء الدولة، من خلال الصراعات بينهم عبر العمل على تحريك مشاعر المكونات وشحنها طائفيًا وعرقياً من قبل الطبقة السياسية المشاركة في ادارة الدولة لتأمين مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة ولا يهتمها وحدة المجتمع وتفككه، فلا الطائفة الشيعية حصلوا على ابسط حقوقهم على الرغم من ان السلطة الفعلية بيد الاحزاب الشيعية، ولا الطائفة السنية حظوا باهتمام الاحزاب السنية التي انتخبوها رغم سخونة مناطقهم في تلك المرحلة⁽²⁾، فقد انعكس الاختلاف والافتتال بين المكونات العراقية على الواقع الاجتماعي وجعله غير مستقرًا، وللأسف اصبحت اغلب محافظات ومناطق العراق السكنية تابعة لمكون معين ومنغلقه على نفسها وخالية بشكل شبه تام من المكونات الاخرى بسبب التهجير القسري الذي طال هذه المناطق، اذ تعالت الاصوات المنادية بتقسيم البلاد واقامة الاقاليم على اساس طائفي وقومي، فضلاً عن ذلك تفشي ظاهرة عدم الزواج المتبادل بين المكونات، بل وزيادة نسبة عدد الطلاق بين الزوجات السابقة التي يكون اطرافها مختلفين مذهبياً وعرقياً، وحتى طريقة التعامل اختلفت في امور كثيرة كالمشاريع الاقتصادية واقامة المحافل الثقافية وغيرها اذا كان اطرافها من مكونات مختلفة، بعد ان كانت هذه المكونات منسجمة ومتخالطة كثيراً وندمجة مع بعضها بشكل واضح قبل 2003، وتجمعها روابط متعددة وقواسم مشتركة.

1 عبد الستار الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص 64.

2 ياسين محمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 60، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص 49.

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية - انعكاساتها على تحقيق الاستقرار

بعد ان مر العراق بأوضاع مأساوية متمثلةً بالصراعات الداخلية والقتال الطائفي واللجوء على مضض الى خيار (العنف والعنف المضاد) وما ترتب عليه من اثار سلبية كثيرة ادت الى عدم الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي، فعلى الحكومة ومكونات المجتمع العراقي ان تلجأ الى الخيار الثاني متمثلاً بـ(الحوار المعتدل والمصالحة الوطنية المجتمعية)، اذ يعد هذا الخيار الاكثر قدرة على توفير الامن والسلام في المجتمع والدولة لانهاء الخلاف بين المكونات العراقية، والعمل على بناء دولة اكثر استقراراً.

المطلب الاول/ مفهوم المصالحة الوطنية:

اولاً:- تعريف المصالحة الوطنية.

ليس هناك تعريف شامل ومتفق عليه للمصالحة، اذ تم تعريف «المصالحة» بانها «العودة معاً الى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة من جراء افعال خاطئة مثل الخيانة وعدم الوفاء واستخدام العنف، سواء كانت حقيقية او محسوسة من قبل احد الطرفين او كليهما، وذلك بالتصالح مع من اطراف النزاع بما يبني الثقة بينهما»⁽¹⁾، وتعرف «المصالحة» بانها «نوع من التفاهم والتوافق للخروج من الازمة والعنف الحاصل بالطريقة التي تعتمد عليها اغلب الدول في فترة ما بعد النزاع، بهدف ايجاد اليات وحلول ناجعة يقبلها الناس لنشر الخير والسلم الاجتماعي، ويستجيب لها الواقع عن طريق الانصاف وتحقيق العدالة وبالصيغة التي تجعل من المصالحة مشروع اتفاق جماعي وطني مصيري»⁽²⁾، وعليه اذ نرى ان «المصالحة الوطنية» في ابسط صورها هي «ايجاد وسيلة للتعايش جنباً الى جنب مع الاطراف المتصارع سابقاً، وتحقيق درجة من التحوار والتعاون معهم، لكي ينعم المجتمع بحياة افضل من حياة الانقسام والصراع».

وانسجماً مع ذلك، هناك اربعة شروط رئيسة لتحقيق المصالحة في المجتمعات التي شهدت الصراعات ذات الطابع العنيف، وهي كالآتي⁽³⁾:

الحقيقة: تعني الحقيقة من جانب الضحايا هو مواجهة الجناة والدفاع عن خشيتهم، وتعني

1 فهيل جبار جليبي، المصالحة الوطنية في العراق، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، مطبعة خاني، 2014، ص 26.

2 خميس دهام حميد ومجموعة باحثين، المصالحة الوطنية في العراق، الواقع والافاق، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وجمعية الامل العراقية، مطبعة الطباع، بغداد، 2009، ص 100.

3 نقلاً عن: فهيل جبار جليبي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

من جانب الجناة الاعتراف بأفعالهم، ومن جانب اعضاء المجتمع هو دراسة الاسباب والنتائج للعنف وتفسير ما حدث، ولا بد من معرفة الحقيقة من جميع الاطراف المتصارعة عبر تعزيز مبدأ المصارحة والمكاشفة، وذلك للتقدم صوب خيار المصالحة.

الرحمة: تحوي في طياتها معنى العفو، ومدى قدرة الافراد الذين تأذوا جراء العنف في ابداء الاحترام من خلال الروح الانسانية لديهم والمواقفة على العيش بشكل سلمي مع الاخرين.

العدل: هو مزيج من القيم الدينية والقانونية والاخلاقية والاجتماعية ونشر الاعتدال والانصاف والاستقامة، وان لكل فرد حقوق متنوعة ولا يمكن الغاءها من منظومة الحريات الاساسية المتساوية للجميع.

السلام: هو الدعوة من اجل وقف القتال والانهاط العنيفة وهذا ما يسمى بـ(عملية السلام)، والانتقال من الاسلحة والانفصال الى الحوار والملاقة.

ثانياً:- المصالحة الوطنية في العراق.

ان وضع العراق اليوم اصبح مؤثياً لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، اذ لا يمكن لوضع البلد ان يستقر من دون تلك المصالحة على شرط ان تكون مصالحة حقيقية، لاسيما في ظل الصراع والقتال مع كيان داعش الامر الذي عظم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبذ الخلافات بين جميع مكوناته، وان تحقيقها «المصالحة» سيكون كايحاً لدوامه العنف وستخسر الجماعات الارهابية نفوذها في المناطق التي تمثل لهم ملاذاً آمناً، فالمصالحة الوطنية في العراق تحتاج الى ان يكون هناك اعترافاً بالآخر على المستويات كافة، سواء على مستوى الافراد او الجماعات ام على مستوى القوى السياسية دون استثناء، فالاعتراف بالآخر هو الركيزة الاساسية لأي حوار، فلا بد للجميع ان يجلسوا الى طاولة الحوار اذا اريد للمصالحة ان تنجح، فاستبعاد احد الاطراف يعني انه سيكون هناك معارض لا فرصة له للحوار، الامر الذي يضطره الى اللجوء لاستخدام السلاح والعنف، فيكون هناك عنف وعنق مضاد ومن ثم اضعاف الامن الداخلي للبلاد⁽¹⁾، اذ عقدت مؤتمرات عدة للمصالحة الوطنية بين المكونات العراقية، منها (مؤتمر الرياض) الذي عقد في السعودية عام 2005، وتوقيع (وثيقة مكة) عام 2006 في السعودية، ومؤتمر (شرم الشيخ) الذي عقد في مصر عام 2007، بين مختلف الطوائف العراقية، لأجل حقن دماء المسلمين، وإيقاف الحرب الطائفية في العراق، ووقف أعمال العنف التي طالت المساجد ودور العلم

1 فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق، دراسات جامعية، العارف للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2013، ص313.

والعبادة⁽¹⁾، اما الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003، فجميعها طرحت مشروع المصالحة بدءاً من حكومة السيد علاوي والسيد الجعفري والسيد المالكي، وفي 28/ تشرين الاول/ 2006، عقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر القوى السياسية للمصالحة الوطنية بدعم من رئيس الوزراء (نوري المالكي)، وحضور مجموعة من الوزراء واعضاء مجلس النواب ومثلي كافة الكتل السياسية العراقية مع مجموعة من المراقبين من الشخصيات السياسية المستقلة غير المشاركة في العملية السياسية، وتعاطت وسائل الاعلام المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني لهذا المفهوم، وتضمن هذا المؤتمر امور عدة هي كالآتي⁽²⁾:

(الدعوة الى تبني سياسة الحوار الوطني وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية بما ينسجم مع الدستور، وبناء عراقاً حر تعددي تحادي ديمقراطي بروح المصالحة والمصارحة لفئات الشعب العراقي من دون استثناء وكلّهم مدعوون للمصالحة الوطنية الحقيقية التي تصمد أمام الهجمات وأعمال التخريب كلها، وهذا لا يعني نسيان الماضي وطي صفحته بشكل كامل، ولغرض تحقيق المصالحة ونجاحها، لا بد من التعهد بالتعددية والتسامح واحترام التنوع، وكذلك رفض أي نوع من أنواع العنف، والعمل على اعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية، وبذلك فإن تحقيق المصالحة يمكن أن يؤدي إلى الحفاظ على آلاف الأرواح وأن تقبل فكرة التعامل مع الماضي بهذه الطريقة، سيؤدي إلى حماية حقوق الإنسان)، صدر في ضوء ذلك قانون المساءلة والعدالة بديلاً عن قانون اجتثاث البعث، واعادت ضباط الجيش السابقين للخدمة ومنح آخرين منهم رواتب تقاعدية، اذ تم تشكيل الهيئة العليا للحوار والمصالحة، واستحداث وزارة دولة لشؤون الحوار الوطني، ولجنة المتابعة لتنفيذ المصالحة الوطنية التابعة لمكتب رئيس الوزراء، والتي عرفت المصالحة الوطنية في العراق بانها «تسوية تاريخية عراقية تضمن الاتفاق والشراكة على الشكل النهائي لتوزيع السلطة والثروة وقضايا الأرض والإدارة، وتتجسد بمبادئ والتزامات متبادلة تلتزم بها أطراف التسوية، وتستند الى أسس كالأمن الشامل مقابل المشاركة الشاملة والتسوية الشاملة وليس التنازل أحادي الجانب، وتعزيز مبدأ اللاغالب واللامغلوب وسلمية الصراع بما يضمن اسقاط العنف كورقة سياسية»⁽³⁾، ويمكن الاستفادة من تجارب البلدان الاخرى في هذا المنعطف الحساس والخرج، واهمها تجربتا افريقيا والمغرب،

1 خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد 2003، مؤسسة بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2012، ص 189.
2 ((وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، عام ثأن من الحوار الوطني والمصالحة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، -2007 2008، ص 12.

3 الموقع الالكتروني للجنة المتابعة لتنفيذ المصالحة الوطنية: www.iraqnr.com

ففي جنوب افريقيا حصل توافق وطني على مراجعة التجربة القاسية السابقة لنظام الفصل العنصري (الابارتهايد) والتي ادت الى ضحايا هائلة، اما في المغرب فقد تشكلت لجنة وطنية للانصاف والمصالحة، وهدفها ان تعيد بناء الوحدة الوطنية في المغرب بعد الخلافات الكبيرة بين القوى السياسية والاجتماعية، وقد نجحت هاتين التجربتين الى حد كبير⁽¹⁾، الا ان المصالحة الوطنية في العراق قد اخفقت في تحقيق اهدافها ولم تستمر طويلاً لعدة اسباب هي كالآتي⁽²⁾:

الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات التي تعمل على تغليب المصلحة الفرعية لهذه الجماعة او تلك على حساب المصلحة الوطنية، فضلاً عن غياب الحد الأدنى من الاتفاق بين هذه القوى السياسية.

ان القوى السياسية محملة بقناعات تعدها بمثابة (ثوابت) قبل الدخول في اي حوار وهو ما يتعارض مع فكرة المصالحة او الحوار الوطني.

الفكر الطائفي المتواجد والذي يجرب بمجملة مجموعة امور منها تمويه الوعي الطبقي وتشويهه، وتقديم نموذج قاصر ومشوه للتركيبة القومية والدينية والمعرفية في المجتمع، ومن الطبيعي ان تتعثر المصالحة الوطنية بسبب غياب الطبقات والفئات المختلفة، والموجود هو الزعامة الفردية والحزبية.

الفساد المالي والاداري في السلطة، فنلاحظه في الحصص المتبادلة في اي اتفاق سياسي، والحصول على المناصب واستغلالها فضلاً عن انعدام الكفاءة في تسلم المهام والمسؤوليات.

السلوك السياسي المتبع، ادى بدلاً من الحوار والمصالحة الوطنية الى تصعيد متبادل، وقرارات تتم على عجلة، وهذه القضايا تتنافى مع المصالح العليا للشعب العراقي، وان التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحملة الحكومة وانا الجهات الاخرى التي حاولت وضع العصا في دولاب العملية السياسية ومن ثم اجهاض المصالحة الوطنية.

بعد تعثر المصالحة الوطنية طلية السنوات الماضية، لأنها اخذت منحاً اخر بتحويلها الى مشروع سياسي مؤقت يستهدف التصالح بين الفرقاء السياسيين، متناسياً التصالح مع مكونات المجتمع بمختلف اطيافه التي تضررت بشكل كبير، اذ تم طرح مشاريع جديدة للمصالحة الوطنية والتعايش السلمي بعد تحرير الموصل من كيان داعش الارهابي، وهي كالآتي:

التسوية الوطنية:

1 مهدي الحافظ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت - بغداد، 2009، ص 278.

2 خيري عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 186.

قبل اشهر عدة طرح التحالف الوطني (الشيوعي) برئاسة السيد عمار الحكيم، مبادرة جديدة للمصالحة الوطنية وهي "التسوية الوطنية او التسوية السياسية" على القوى السياسية والاجتماعية والدينية لغرض التصالح بين الفرقاء بمختلف توجهاتهم، ان هذه المبادرة تمثل رؤية وإرادة اغلب قوى التحالف الوطني، الهدف منها الحفاظ على العراق وتقويته كدولة مستقلة ذات سيادة وموحدة وفدرالية وديمقراطية تجمع كافة أبنائها ومكوناتها معاً، وتعتمد المبادرة على مبدأ التسوية والتي تعني الالتزامات المتبادلة بين الأطراف العراقية الملتزمة بالعملية السياسية او الراغبة بالانخراط بها، وترفض مبدأ التنازل أحادي الجانب، وشارك الامم المتحدة ممثلة في بعثتها لمساعدة العراق، لغرض تحشيد الدعم لعملية المصالحة الوطنية من خلال التيسير وتقديم النصح والدعم والمساعدة، والدفع بهذه المبادرة للأمام داخلياً وإقليمياً ودولياً.

تم عرض وثيقة التسوية الوطنية على المملكة الهاشمية الاردنية وعلى الجمهورية الاسلامية الايرانية من خلال زيارة وفد التحالف برئاسة الحكيم واللقاء برؤساء الدولتين، لكي يؤدي دور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية الشيعية والسنية بشأن التفاهم على ورقة التسوية الوطنية، الا ان هذه المبادرة واجهت بعض العراقيل، اذ تراجع دعم بعض القوى السنية لها، خصوصاً بعد التصويت على قانون هيئة الحشد الشعبي والذي يُعد في نظرهم «القوى السنية» بانها مؤسسة طائفية، وكذلك عرض هذه الوثيقة على مراجع النجف الاشرف الذين ابدوا عليها بعض الملاحظات، فضلاً عن رفضها من قبل بعض القوى داخل التحالف الوطني، وعليه ان التسوية الوطنية او السياسية لم ترى النور لغاية الان، بسبب الملاحظات عليها من قبل بعض الاطراف السياسية، وتحفظات الحكومة عليها.

المصالحة المجتمعية:

بعد فشل او تعثر مشروع المصالحة الوطنية طيلة السنوات الماضية لأسباب عدة منها ان هذا المشروع اتخذ منحاً سياسياً بمعنى ان المصالحة انحصرت بين فرقاء العملية السياسية لضمان مصالحهم الشخصية بعيداً عن مصلحة المجتمع، ولم تستمر طويلاً بسبب الظروف الطارئ على البلاد، او تكون لفترات مؤقتة خصوصاً قبل اجراء الانتخابات ابو بعدها اي في فترة تشكيل الحكومة والتي تحتاج لتوافقات بين الفرقاء السياسيين، كما حصل في اتفاقية اربيل عام 2010، وسرعان ما تلاشت هذه الاتفاقية عقب اعلان تشكيل الحكومة وعدم تنفيذ بنودها كمشاركة بعض الاطراف في صنع القرار السياسي، والتي القت بظلالها على عدم استقرار البلاد.

لذا فان المصالحة المجتمعية تكون اكثر مرونة وانفتاحاً من مبادرات المصالحة السابقة، لان

الفئات المستهدفة فيها هم مكونات المجتمع العراقي الذي انقسم على نفسه بسبب الطبقة السياسية المشاركة في ادارة الدولة، وفي الحقيقة ان الخلافات التي عصفت بالبلد ليس سببها الناس العاديون وانما بعض النخب السياسية فهي من اخذت البلد بهذا الطريق المظلم واسهمت في توسيع رقعة العنف وابطاء اي حل وطني حقيقي، تلك الخلافات التي كان عنوانها الحقيقي الصراع حول السلطة والنفوذ والمناصب، واسقطوها للأسف على الشعب العراقي، وبدا وكأن الناس العاديون في حرب مع بعضهم البعض وهم ليسوا كذلك، فاذا كان هناك طرف سوف يستفيد من نجاح مساعي المصالحة الوطنية فهو "المجتمع العراقي"، وكذلك مستقبل العراق واجياله اللاحقة، ومتى ان تمكن القائمون على العملية السياسية من تقديم تنازلات لبعضهم البعض اولاً، ولمخالفهم من خارج العملية السياسية ثانياً، وحل الخلافات والازمات المستعصية، عندها نكون قد نجحنا بمساعينا لتحقيق مصالحة مجتمعية وطنية⁽¹⁾.

هذا ما طرحه زعيم التيار الصدري السيد "مقتدى الصدر" اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رئيس الوزراء "حيدر العبادي"، بتاريخ 26 / 12 / 2016، واتفق الطرفان على تنفيذ مصالحة وتسوية مجتمعية بين مكونات المجتمع ودعم الاعتدال في العراق، ورفض الطرفان التصالح مع القتلة والمجرمين.

وعليه تُعد المصالحة الوطنية والاعتدال والتعايش السلمي الخيار الاوحد والامثل للعيش جنباً الى جنب بين العراقيين، بشرط ان تكون واقعية وحقيقية وتتميز بالمصارحة، كما قال امير المؤمنين الامام (علي) عليه السلام: ((الصراحة بخشوتها خير من الضميمة بنعومتها))، لان المصارحة والمكاشفة بين المكونات العراقية هي السبيل للمصالحة الوطنية والانتقال من مظلومية مكون معين الذي رفعه البعض الى مظلومية المواطن، واقامة مؤتمر دولي لحوار المذاهب، ان الاخذ بهذه الوسائل ستسهم بشكل كبير في تعزيز الوحدة الوطنية وسد الطريق على من يحاول التصيد بالماء العكر باتجاه بناء ثقافة وطنية قائمة على اساس التسامح والاندماج في بوتقة الوطن⁽²⁾، وضمن هذا السياق يستطيع المرء ان يعالج قضايا المصالحة الوطنية باطمئنان، تكفل بناء علاقات اجتماعية جديدة لمصلحة مستقبل البلاد وتطلع الشعب نحو غد جديد، فضلاً عن انها توفر مناخاً ملائماً للاستقرار العام خالياً من التوتر على صعيدي الدولة والمجتمع.

1 ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص 11 .

2 ((رعد سامي التميمي، المصارحة والمكاشفة سبيل لتحقيق المصالحة الوطنية، جريدة البيئة الجديدة، العدد 2326، الاثنين 21/9/2015).

المطلب الثاني / انعكاسات المصالحة الوطنية على تحقيق الاستقرار.

بطبيعة الحال ان المصالحة الوطنية لها انعكاسات على تحقيق الاستقرار في مجالات عدة منها:
اولاً:- الاستقرار السياسي.

كما وضحنا سابقاً أن من بين الاسباب التي ادت الى نشوب الصراع في العراق هو عدم التوافق السياسي بين فرقاء العملية السياسية والذي اثر سلباً على عدم الاستقرار في العراق في مجالات مختلفة، فمن الطبيعي ان للمصالحة الوطنية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار السياسي، خصوصاً اذا ما انبثقت منها كتلة سياسية وطنية عابرة للطائفية والعرقية تمثل اراد مكونات المجتمع كافة وليس مكون معين داخل مجلس النواب، لا سيما في عملية تشريع القوانين التي تخدم المصلحة العليا للبلد، وكذلك تسهم المصالحة في تشكيل حكومة وطنية تكنوقراط تعتمد معيار الكفاءة والمقدرة باختيار الكفاء بعيداً عن فرض مرشحين يمثلون كتلهم الطائفية والعرقية، مما يعزز الوحدة الوطنية ويدفع بالكثير من العراقيين بالتوجه الى ساحة العمل المنتج والمفيد بعد ان يغادروا شعور التهميش والاقصاء⁽¹⁾.

خصوصاً بعد تجرد سلطة الدولة من الانحياز لأية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الاخرى، وتحقيق البرنامج الحكومي الملبي لمطالب الشعب واحتياجاته، وتصحيح مسارات العملية السياسية السابقة القائمة على التوافقية «السلبية» المعطلة لتشريع الكثير من القوانين والقرارات المصيرية للبلد، وهذا يتطلب من الجميع ان تتظافر الجهود لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية تجمع كل العراقيين خلف برنامج حكومي وطني بعيداً عن التأثيرات الطائفية والحزبية والمساهمة في بناء ثقافة سياسية وطنية للمواطن العراقي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني والتركيز على الحوار والتسامح وممارسة استحقاقه الانتخابي، والتمتع بحقوقه وحرياته الاساسية بما ينبغي ان يسهم في نهاية المطاف الى تحقيق الاستقرار السياسي⁽²⁾.

ثانياً:- الاستقرار الامني.

التراجع الامني الكبير الذي تعرضت له البلاد، خاصةً مع سيطرة داعش على الموصل وعدد من المحافظات، تعود في اغلب اسبابها الى الصراع بين مكونات المجتمع من خلال العنف والعنف المضاد، ودعم الاطراف الاقليمية والدولية لديمومة الصراع، لذا فان نجاح وتحقيق

1 فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص 65.

2 ليث عبد الحسن الزبيدي - زيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية، مجلة قضايا سياسية، العددان 36-35، جامعة النهريين - كلية العلوم السياسية، 2014، ص 95.

مبادرة المصالحة الوطنية الحقيقية وتطبيقها بصورة صحيحة فحتماً سيؤدي ذلك الى معالجة جزء كبير من الوضع الامني واستقراره، وخير دليل على ذلك هو تجربة تشكيل الصحوات «ابناء العراق» ومجالس الاسناد في المناطق الغربية والمناطق الاخرى بعد طرح مشروع المصالحة من قبل الحكومة عام 2007، اذ انتفض ابناء العشائر الغربية على تنظيم القاعدة واستطاعوا ان يحرروا الكثير من المناطق بالتعاون مع القوات الامنية، مما ادى الى استقراراً امني كبير في محافظات العراق وعودة العوائل المهجرة على الرغم من تراجع دورها فيما بعد⁽¹⁾، لذا فالمصالحة الوطنية بين اطراف العملية السياسية وبين القوى الاجتماعية والدينية ذو التوجهات المعتدلة، سيؤدي بالتأكيد الى وضع امني مستقر، خصوصاً اذا ما تعاملت الدولة مع ابناء الشعب كافة بمنطق العدالة والمساواة وبدون تمييز، فسيشعر المواطن العراقي ان لجوئه الى الدولة ومؤسساتها خير من اللجوء الى الجماعات المسلحة، وبهذا ستفقد الجماعات المسلحة الكثير من ملاذها الآمن في المناطق التي يتواجدون فيها، وكذلك تضيق الخناق على الخلايا النائمة والنشطة، لاسيما ان ابناء المناطق الغربية والموصل قد تضرروا بسبب الخطاب الطائفي لبعض القيادات السياسية السنية وتصريحاتهم ضد العملية السياسية وهم اطراف فيها واعلانهم المظلومية لأهل السنة، مما سبب بدخول داعش اليها واحتلالها وادى الى نزوح الكثير من العوائل السنية خوفاً من العمليات العسكرية، وعلى اثرها انطلقت عمليات التحرير من قبل القوات الامنية العراقية والتي استنزفت الكثير من موارد الدولة، وبطبيعة الحال اذا تحققت المصالحة الوطنية بين ابناء المجتمع والعمل على تشكيل كتلة سياسية وطنية عابرة للطائفية، فأبناء هذه المناطق سيعملون على انتاج قيادات سنية جديدة ذو خطاب معتدل يساهمون في انجاح المصالحة الوطنية مع ابناء المحافظات الاخرى وعودة الاستقرار الامني لمدينتهم وتجنيفها من منابع الارهاب بالتعاون مع القوات الامنية⁽²⁾.

اما الفصائل المسلحة (الشيعية) والتي ينظر اليها اغلب القيادات السنية على انها تمثل خطر على ابناء المكون السني، فان هذا الخطر مبالغ به لان هذه الفصائل قد انخرطت في هيئة الحشد الشعبي والذي اصدر بحقها قانون ينظم عملها يسمى (قانون هيئة الحشد الشعبي) واصبح الحشد مؤسسة عسكرية ومرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة وخاضعة للقوانين العسكرية النافذة، علماً ان في هيئة الحشد الشعبي فصائل من مكونات عدة منها ابناء العشائر السنية والمكون المسيحي واليزيدي الذين انتفضوا بوجه داعش للحفاظ على آمن مناطقهم والدفاع عنها، وعليه فان استقرار الوضع الامني قائم على المصالحة والانسجام بين مكونات المجتمع

1 محمد نعناع، مصدر سبق ذكره، ص 72.

2 ((رعد سامي التميمي، مصدر سبق ذكره.

في المناطق الساخنة وتعاونهم مع القوات الامنية وتعزيز شعور الحس الامني في داخلهم، لاسيما بعد التضحيات التي قدمتها قواتنا المسلحة لعودة الاستقرار لمناطقهم بعد تحريرها من عصابات داعش الارهابي.

ثالثاً: - الاستقرار الاجتماعي

في حال تحققت مصالحة وطنية حقيقية، سيؤدي ذلك الى احلال سلطة المواطنة محل سلطة الطائفية او الفئوية او العشائرية بالشكل الذي يحقق التكامل والانسجام المجتمعي، سعياً منها لتشكيل نمطٍ جديدٍ قائم على احترام ارادة المكونات والاعتراف بها وليس قمعها، وان الوحدة المجتمعية النابعة من المصالحة هي محاولة لتحقيق صيغة التسامح المشترك في مشروع الوطن الواحد الذي يسهم في تعزيز السلم الأهلي بين ابناء المجتمع، فالاستقرار الحقيقي يقوم بالرضا والتعاطي مع شؤون المجتمع المختلفة لمواجهة التحديات والازمات التي تهدد نسيج المجتمع، فإرادة العيش المشترك هي التي توفر أسباب ووجود الوحدة الاجتماعية المطلوبة، القائمة على فعل التواصل والتعاون والوحدة التي لا تلغي التنوعات والانتماءات الاخرى.

فالوحدة المجتمعية لا يمكن ان تبنى وتستمر على وفق اسلوب الصهر القسري لأنها ستكون وحدة مجتمعية مهددة للتصدع في اغلب الاحيان، فلا بد من ارضية خصبة عند المكونات للانصهار في هذه الوحدة، وهنا يأتي دور علماء الدين في بناء اللحمة الوطنية واثرها في بناء وتعزيز الوحدة وكبح مقومات التشتت والتفرقة، وكذلك دعم وتعزيز التسامح والتعايش السلمي، كذلك دور شيوخ العشائر وامراء القبائل في تعزيز المودة والتقارب بين ابناء المجتمع خصوصاً تلك العشائر التي تشهد انقساماً مذهبي وقومي ولم تؤثر على وحدتها، فضلاً عن دور منظمات المجتمع المدني التي بإمكانها ان تؤدي دوراً في مجال تعزيز الوثام والمصالحة والسلم الاهلي قائم على اسس قوية تمثل جميع اطراف وطبقات المجتمع ولا تخضع لسلطوية الدولة، بل تكون قناة من قنوات التواصل بين السلطة والمجتمع، مما تضطر الدولة والحكومة لأشراك منظمات المجتمع المدني في حل القضايا والازمات المختلفة اجتماعية كانت او سياسية، لان المجتمع المدني يقوم بتنمية ثقافة الحقوق والمشاركة ويدعم الوثام والانسجام والتماسك بين ابناء البلد الواحد خصوصاً اذا كانت هذه المنظمات غير ميسسة او تقف خلفها احزاب او تنظيمات سياسية⁽¹⁾.

1 علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن(العراق انموذجا)، بغداد، ط1، 2009، ص 104.

وعليه فإن المصالحة الوطنية الحقيقية بإمكانها أن تؤدي دوراً كبيراً في استقرار المجتمع والتعايش السلمي وتعزيز الانسجام داخل الجسم الاجتماعي والثقافي وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والالتناء للدولة ومؤسساتها، لاسيما اذا عملت الدولة على قدر من العدالة والمساواة بين جميع افراد المجتمع لأنها تُعد من مرتكزات الاستقرار والوحدة المجتمعية.

الخاتمة

لم يكن الصراع والاختلاف بين المكونات العراقية حديث العهد بعد العام 2003، وانما ترجع جذوره الى قبل هذا التاريخ بكثير خصوصاً في حكومة البعث، الا انها لم تظهر بشكل علني، اما بعد احتلال العراق برزت هذه الصراعات وتوسعت رقعتها بسبب الخلافات السابقة واسباب اخرى داخلية وخارجية ساعدت على تغذية الصراع والاقتيال الداخلي، والذي بدوره انعكس على عدم استقرار البلد.

وعليه اصبحت المصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع، الخيار الامثل والافضل بعد تجرع مرارة الصراع، والبدء بمرحلة جديدة من الاعتدال والتفاهم على القواسم المشتركة والعمل على تصحيح اخطاء الماضي، وهذا المسؤولية تقع على عاتق الحكومة والقوى الداخلية المعتدلة والفاعلة «الدينية والاجتماعية والسياسية» لأجراء حوار معتدل تماشياً مع المصلحة العليا للبلد، والتمسك بخيار المصالحة والمكاشفة اولاً ومن ثم المصالحة الوطنية المجتمعية، والتوجه لبناء الدولة وترميم مقوماتها والحفاظ عليها من التصدع، لذا نقترح جملة من التوصيات يُمكن لها ان تساهم في نجاح وتحقيق مشروع المصالحة الوطنية وهي كالآتي:

اعادة النظر بالقرارات والقوانين السابقة التي تقف حجر عثرة في طريق المصالحة والسلام والوثام بين ابناء المجتمع، خصوصاً ان عدد كبير من العاملين مع النظام السابق كانوا مرغمين او مساييرين له بدافع الخوف والحفاظ على امن عوائلهم وتفادي غضب الاجهزة القمعية، او لأسباب معيشية ووظيفية.

اشراك الامم المتحدة في دعم مشروع المصالحة الوطنية وتقديم الاستشارة للقائمين على المشروع، ورفض التدخلات الخارجية السلبية في الشأن العراقي، التي تهدف الى دعم الارهاب وتأجيج الصراع الداخلي.

على الحكومة ان تدعو القيادات الدينية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام لتكثيف جهودها في القضاء على الاحتقان الطائفي واشاعة ثقافة المحبة والحوار، والاسراع في

بناء البنى التحتية والخدمات في مناطق الصراع.

العمل على خلق قيادات سياسية جديدة لجميع مكونات المجتمع ذو خطاب وتوجه معتدل، استعداداً للانتخابات القادمة، تحل محل القيادات السياسية التقليدية التي اشتركت في ادارة الدولة بعد العام 2003.

ابرار المكونات الاجتماعية (العشائر والقبائل) التي ينتشر فيها الانقسام المذهبي دون ان يشكل ذلك خطراً عليها، ويجعل منها نموذجاً لنهج وطني واحد، ويمكن توظيف دور العشائر للتخلص من التبعات العشائرية للمتورطين بدماء العراقيين عبر دفع التعويضات (الدية او الفصل العشائري) لذوي الضحايا بحيث لم يعودا من المطوبين للحكومة او العشائر.

العمل على استقرار النظام الاقتصادي وتحقيق نسب عالية من متوسط الدخل القومي للفرد، لان مع تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي تزايد روح الانتماء والاخلاص للوطن، فضلاً عن خلق فرص عمل للشباب العاطلين في القطاع الخاص بعد صعوبة توظيف اعداد كبيرة في وزارات ودوائر الدولة.

تفعيل لغة الحوار بين الكتل السياسية العراقية ومحاولة تقريب وجهات النظر وزرع الثقة بينهم وتقديم التنازلات من الاطراف كافة، وضرورة الابتعاد عن تحقيق المكاسب الفئوية والمصلحية لهذا الطرف على حساب الاطراف الاخرى، والزامهم بالابتعاد عن لغة التخوين والعمالة ازاء الطرف الاخر، والتي كانت سبباً في نشوب العنف والصراع.

تسليط الاضواء رسمياً واعلامياً واجتماعياً على المناطق التي تضم مكونات مختلفة ولا تشكو من حالات التأزم والمواقف المتشنجة، فضلاً عن تشجيع الدولة على الزواج المتبادل بين المكونات والطوائف والتي ستعزز من المحبة والألفة بينهم.

تحجيم لغة الاعلام الرسمية وغير الرسمية التي تتحدث عن خلافات بين مكونات المجتمع، وابرار الحقيقة التي يدركها عموم افراد الشعب وهي ان تلك الخلافات سياسية وليست اجتماعية او دينية، وابعاد العناصر التي تميل في خطاباتها ميلاً طائفياً او عنصرياً عن مركز القرار الاعلامي والسياسي.

اناطة مسؤولية لجنة المتابعة لتنفيذ المصالحة الوطنية لشخصية اكااديمية مستقلة، واعطاء دور اكبر للنتخب الاكااديمية لإشراكهم في تجمعات شعبية وجمهورية لكي يذكروا العراقيين بالقيم التي تربت عليها اجيال وقدموا صوراً لا مثيل لها في التعايش السلمي.

المصادر

القران الكريم:

(سورة الحجرات/ 10).

اولاً: الكتب العربية:

خميس دهام حميد ومجموعة باحثين، المصالحة الوطنية في العراق، الواقع والافاق، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وجمعية الامل العراقية، مطبعة الطباع، بغداد، 2009.

خيرى عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد 2003، مؤسسة بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2012.

عبد الرحمن خليفة، ايديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية - العراق نموذجا، دار السياح للطباعة والنشر، ط1، بغداد، 2011.

علي حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة بها، دار المرتضى للطباعة والنشر، بغداد، 2015.

فiras البياتي، التحول الديمقراطي في العراق، دراسات جامعية، العارف للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2013.

فهييل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، مطبعة خاني، 2014.

محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى للطبع والنشر، بغداد، 2013.

مهدي الحافظ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت - بغداد، 2009.

نسيم الصمادي، خلاصات كتب المدير ورجل الاعمال، القاهرة، 2002.

وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، عام ثا من الحوار الوطني والمصالحة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2007 - 2008.

ثانياً: الدوريات:

اسامة مرتضى السعيد، سياسة العراق الخارجية والحوار الاقليمي، مجلة العلوم السياسية،

العدد 52، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز 2016.

اسامة مرتضى السعيدى، الامن المجتمعي في العراق وآليات احتواء التطرف، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، بغداد، 2015.

انعام عبد الرضا سلطان، تصعيد الارهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الاوسط، المجلة السياسية والدولية، العدد 16، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2010.

ليث عبد الحسن الزبيدي- زيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية، مجلة قضايا سياسية، العددان 35-36، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، 2014.

علي حسن نيسان، العنف السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 40-39، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، 2015.

ياسين محمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاضرة السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 60، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015.

ثالثاً- الصحف:

رعد سامي التميمي، المصارحة والمكاشفة سبيل لتحقيق المصالحة الوطنية، جريدة البيئة الجديدة، العدد 2326، الاثنين 21/9/2015.

رابعاً- الانترنت:

الموقع الالكتروني للجنة المتابعة لتنفيذ المصالحة الوطنية: www.iraqnr.com

<http://etudiantdz.net/vb/t21698.html>